

(نوفمبر 2021) / ص 409-423
الأسس المعرفية والنظرية للحوكمة الإلكترونية في مجال التنمية المستدامة

The knowledge and theoretical foundations of e-governance in the field of sustainable development

1-الطالبة: بوزيد حسينة bouzid hacina جامعة باجي مختار عنابة، المشرف: ملياني نادية، achraf41000@gmail.com

2-الطالبة عيساوي حنان aissaoui hanan جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

تاريخ القبول: 2021/06/ 05

تاريخ الاستلام: 2021/06/ 09

الملخص:

يعتبر مفهوم الحوكمة مفهوما مستجدا على الساحة العلمية، حيث يتفق الجميع على أن نجاح المؤسسات في تحقيق اهدافها يتطلب ضرورة وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية، وتحدد مسؤوليته وحقوقه في نفس الوقت بما يسهم في تحقيق الشفافية والعدالة وتحقيق الأهداف، وهو ما أطلق عليه مصطلح الحوكمة، والتي تعتبر الآن من الركائز الأساسية لكافة المنظمات والمؤسسات والإدارات سواء كانت عامة أو خاصة وحققت تطبيقها نجاحا واسعا في الآونة الأخيرة في العديد من المجالات ومن بينها مجال التنمية المستدامة. وهو ما سنحاول فهمه في هذه الورقة البحثية من خلال ما تطرقنا اليه في عدة عناصر منها: ماهية الحوكمة ونشأتها وتطورها، وكذا الاسباب المساعدة في ظهورها (اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا)، كما سنتطرق إلى مبادئ ومؤشرات الحوكمة بالإضافة الى تحديد قواعدها وأهدافها ومحدداتها الداخلية والخارجية، وكذا معاييرها في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة، الحوكمة الإلكترونية، التنمية، التنمية المستدامة.

Abstract:

The concept of governance is considered a new concept in the scientific arena, where everyone agrees that the success of institutions in achieving their goals requires the necessity of having systems that govern the relationships between the main parties, and define their responsibilities and rights at the same time in a way that contributes to achieving transparency, justice and achieving the goals, which is what I called the term governance , Which is now considered one of the main pillars of all organizations, institutions and departments, whether public or private, and its application has achieved wide success recently in many areas, including the field of sustainable development. This is what we will try to understand in this research paper through what we have dealt with in several elements, including: the essence of governance, its origin and development, as well as the reasons for its emergence (economic, social and political). We will also address the principles and indicators of governance in addition to defining its rules, objectives, and internal and external determinants, as well as Its standards in achieving sustainable development

Key words: Governance, electronic governance, development, sustainable development

مقدمة:

تعد الحكومة الأساس لتحقيق حكم قائم على الشفافية والمساءلة والديمقراطية باتجاه تحقيق تنمية مستدامة حقيقية وواعية تدعم بدورها تحسين مستويات المعيشة وتخفيض معدلات البطالة والفقر ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وهو ما استدعى ضرورة إبراز أهمية تطبيق آليات الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها جوهر رفع قدرة وكفاءة الدولة وجعلها أكثر فعالية وعلى ذلك اعتبر التحدي الذي تواجهه المجتمعات من خلال خلق نظام يحفز ويدعم التنمية المستدامة، وخاصة مع دول العالم الثالث التي تواجه تحديات كبيرة في ظل فقدان آليات الرقابة وانعدام الشفافية وضوابط الحكومة مما أدى إلى تفشي الفساد واتساع نطاقه، ولكن وبعد ظهور الثورة التكنولوجية المذهلة التي عرفها العالم وظهور قنوات توزيع جديدة كالإنترنت، أصبح هناك تسابق وتسارع كبير من طرف جميع القطاعات في تطبيقها، وقد شمل ذلك القطاع الحكومي الذي بات مطالبا اليوم بالتكيف مع المتغيرات الجديدة والوقوف على متطلبات المواطنين المتغيرة، فتولد عن ذلك انضمام العديد من الجهات الحكومية إلى الفضاء الافتراضي بإنشاء مواقع الكترونية يقدمون من خلالها خدماتهم الإلكترونية و ما يعرف بالحكومة الإلكترونية والتي تعتبر الحل الأمثل لتحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة، المساواة وتحقيق رضا المواطنين بعيدا عن كل مشاكل البيروقراطية والمحسوبية وغيرها .

حيث تعتبر الدول الصناعية المتقدمة النموذج الحي والرائدة في هذا المجال، نظرا لامتلاكها لرؤوس الأموال الضخمة والخبرة الفنية والعلمية والتكنولوجيا الحديثة، ومن أمثلة تلك الدول نجد: سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية، بينما تسعى الدول النامية إلى تحقيق ذلك أيضا من خلال السعي نحو إحداث قفزة نوعية نحو بلوغ التنمية بجميع أبعادها، وإلى تضيق الهوة الرقمية من خلال استخدام تكنولوجيات الاتصال وتقنيات المعلومات المتوافرة للحاق بالركب.

وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دورا مهما ليس فقط في تسهيل معيشة الحياة اليومية للبشر، ولكن كأداة فعالة في تعزيز التنمية في المجتمع أيضا، فضلا عن استخدامها كعنصر فعال في مجال تبادل المصالح الدولية.

وما يمكن ملاحظته من خلال التطور الهائل الذي شهده العالم في عدة قطاعات ، أثر بشكل جلي على نوعية تقديم الخدمات للأفراد . خاصة فيما يتعلق بالتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، والتي نتيجة الضرورة الملحة التي فرضتها التطورات العالمية الحاصلة في مجال العولمة ، أفرزت آليات جديدة لإدارة المجتمعات ومنها الحكومة الإلكترونية، وتعتبر الحكومة الإلكترونية أحد أنماط الإدارة المعاصرة والمستحدثة ، وقد شكلت رهانا وتحديا من التحديات العولمة، نظرا لما تتوفر عليه من سرعة في أداء الخدمات ، وكذا في نوعية وجودة تقديم هذه الخدمات.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه المداخلة للتعرف أكثر حول الحوكمة الإلكترونية لتبين دورها وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال طرح التساؤلات الآتية:

- 1 - ماهي الحوكمة الإلكترونية، وكيف كانت نشأتها وكيف تطورت؟
- 2 - ماهي أسباب وأهداف ظهورها؟
- 3 - ماهي مبادئها وخصائصها؟
- 4 - ماهي أهم المعايير التي ساعدت في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تطبيق الحوكمة الإلكترونية؟

1- المفاهيم الأساسية للدراسة:

1-1 الحوكمة الإلكترونية:

الحوكمة هي مجموعة من القواعد والقوانين والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الهيئات والمؤسسات والشركات وتفعيل الرقابة عليها ويقع على عاتقها مسؤولية تنظيم العلاقات بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة وأصحاب العلاقة، وبالتالي يمكن القول: إن «الحوكمة» هي الإدارة الرشيدة، ولها فوائد عديدة منها تحقيق النمو المستدام وزيادة الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد وزيادة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال واستقرار الأسواق المالية ورفع معدلات التصنيف. فلقد عرفها دراوشة، بأنها مجموعة من الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المنظمات والتحكم بها، بحيث يتضمن الإطار العام للحوكمة تحديد الحقوق وتوزيعها على جميع الأطراف في المؤسسات ⁽¹⁾، كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" على أنه مجموعة العلاقات التي تربط القائمين على إدارة الشركات ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم، في حين عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في جميع أعمالها ⁽²⁾.

أما منظمة اليونسكو فعرفت الحوكمة الإلكترونية على أنها استخدام القطاعات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين تسليم المعلومات والخدمات وتشجيع تشاركها مع المواطنين في عملية صنع القرارات وجعل الحوكمة أفضل من حيث فاعلية المساءلة والشفافية. ⁽³⁾

2-1 التنمية المستدامة (Concept of sustainable development):

لقد كان مصطلح التنمية المستدامة غامضا خلال العقود الأولى ومقتصرا على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا وقبولا لهذا المفهوم، وكان الجميع يتساءلون إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في نفس الوقت قيودا على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرفق والنمو الاجتماعي والاقتصادي. وكان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة بأن التنمية المستدامة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من أجل إيجاد توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي، لكن من بداية عقد الثمانينات أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج

تنموي بديل لذلك، حيث أخذ المفهوم معاني جديدة وأخذ يستأثر باهتمام علمي وأفكار متجددة . وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد ، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل الأفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات⁽⁴⁾

حيث نجد من عرفها على أنها تلك التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم كما أنها التنمية القائمة على تشجيع أنماط استهلاكية ضمن حدود وإمكانيات البيئة وبما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية⁽⁵⁾ أما وآلان ماركانديا فقالت عنها أنها التنمية التي تركز على الإدارة المثلى للموارد، للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بحيث لا تتناقض في المستقبل⁽⁶⁾، أما 'باربيار' فعرفها (أنها التنمية المستدامة التي تتطلب إلى حد أقصى تحقيق منافع التنمية الاقتصادية التي تتوقف على المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية⁽⁷⁾

أما الوكالة العالمية للبيئة والتنمية (1987): حيث أشار تقرير "برنتلاند" إلى أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تقابل احتياجات الأفراد الأساسية دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها، كما عرفها البرنامج البيئي للأمم المتحدة: والذي ينص على أن التنمية المستدامة هي تحسين نوعية الحياة والمعيشة في حدود قدرة تحمل النظام البيئي⁽⁸⁾.

من كل ما سبق نستخلص أن التنمية المستدامة هي التواصل والاستمرارية في عملية التنمية موازنة مع الحفاظ على البيئة من خلال تحقيق توازن بين البيئة والتصرفات الإنسانية بهدف رفع مستوى معيشة الفرد من جميع الجوانب وبالشكل الذي يضمن بقاء هذه البيئة قادرة على العطاء في الحاضر وكذا المستقبل من أجل الأجيال القادمة من خلال التكامل الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

2-نشأة وتطور الحوكمة الإلكترونية:

2-1 تطور مصطلح الحوكمة:

لقد كان الاهتمام بمفهوم وآليات الحوكمة في العديد من الدول المتقدمة من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال العقود الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، والتي جاءت كنتيجة مباشرة للقصور في آليات الشفافية ، وافتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، التي أثرت بالسلب في كل من ارتبط بالتعامل معها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز

(نوفمبر 2021) / ص 409-423 الأسس المعرفية والنظرية للحوكمة الإلكترونية في مجال التنمية المستدامة

الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة، مثل: لجنة كادبوري "

Cadbury Committee" والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة المؤسسات باسم "Best Practice Cadbury" عام 1992 في المملكة المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات "Principles of Corporate Governance" عام 1999، وصندوق المعاشات العامة (Calpers) في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك لجنة Blue Ribbon Committee " في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت مقترحاتها عام 1999⁽⁹⁾.

ولقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الدول المتقدمة والنامية خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب والأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من أزمة مالية عالمية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ولقد كانت أولى هذه الأزمات تلك التي حلت بدول جنوب شرقي آسيا ومنها ماليزيا وكوريا واليابان عام 1997، فقد نجم عن هذه الأزمة تعرض العديد من الشركات العملاقة لضائقات مالية كادت أن تطيح بها،⁽¹⁰⁾ مما استدعى وضع قواعد للحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من الاستدانة، فاتجهت إلى أسواق رأس المال. وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات، أدى إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المسؤولين والمديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية.

وعليه فالحوكمة وفي إطار الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية في مجال التنمية المستدامة بمختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فلقد تم استخدام هذا المصطلح للتركيز على المسألة المالية للحكومات، وليس من المفروض أن تكون اقتصادية وفعالة فقط، بل لابد أيضا أن تكفل العدالة والمساواة والتركيز على الجوانب الديمقراطية من حيث تدعيم المشاركة، و تفعيل دور المجتمع المدني، مما يجعل من الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها. حيث ربطت منظمة التنمية الاقتصادية بين جودة وفعالية الحوكمة، وبين درجة رضاء المجتمع، وهذا ما جعل المصطلح يذهب إلى ما هو أبعد من الإدارة الحكومية، من حيث التركيز على كيفية تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول على حل المشاكل التي تواجهها. ومن هذا المنطلق تم تبني هذا المفهوم على أساس أنه يتعرض لما هو أبعد من الإدارة العامة، ليشمل مجموعة العلاقات القائمة بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو كجزء من مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية.⁽¹¹⁾

حيث توصي المؤسسات الدولية اليوم الدول النامية بتطبيق مبادئ الحكم الراشد من أجل ضمان تنمية متساوية لأن لها هدف تحسين مشاركة المواطنين، وحماية البيئة ومستقبل الأجيال القادمة، وضمان تنمية حقيقية، لهذا قامت الدول النامية بالبحث عن أفضل المقترحات في مجال التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة، باستقطاب الاستثمارات، من

أجل بلوغ التنمية المستدامة. كما يبدو أن مسار الحكم الجيد قد فرض كمقترح مرجعي مقبول عالميا في تطور نوعية التنمية المستدامة.

2-2 نشأة الحكومة الإلكترونية:

من خلال التطور الذي طرحناه حول نشأة الحكومة نجد أن الحكومة الإلكترونية هي امتداد لنشأة الحكومة بصفة عامة، حيث بدأت تجربة الحكومة الإلكترونية في أواسط الثمانينات في الدول الاسكندنافية وتمثلت في ربط القوى البعيدة بالمركز، وأطلق عليها اسم القرى الإلكترونية، وبعد "لايس" من جامعة "أدونيس" في الدنمارك رائد هذه التجربة عام 1989، و سماها الخدمة عن بعد، ومن رواد المشروع ميكائيل دل صاحب شركة "دل" التي لها الدور الريادي في الحلول الإلكترونية، وقد ظهرت محاولات أخرى في الوم.أ عام 1995، في ولاية فلوريدا ثم تبع ذلك محاولات في مختلف دول العالم، وقد بدأت الحكومة الإلكترونية بشكل جلي عام 1999 في كل من الوم.أ و بعض الدول الأوروبية، كما بادرت بعض الدول العربية مثل الامارات العربية المتحدة متمثلة في مشروع حكومة عام 2000.⁽¹²⁾

3-أسباب وأهداف ظهور الحكومة الإلكترونية:

3-1 أسباب ظهور الحكومة الإلكترونية:

أثرت التقنيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لا سيما في العقود الأخيرة على جل ميادين الحياة، ودفعت إلى إحداث تغيرات هائلة ومؤثرة على مستوى الحكومة التقليدية حملتها على التحول إلى النمط الإلكتروني، ويمكن إيجاز تلك المسببات فيما يلي:

3-1-1-أسباب سياسية: تمثلت أساسا في:

-ظهور العولمة.

-تنافس السياسيين حول كسب رضا الجمهور من خلال تقديم خدمات أسهل، لاسيما في المجتمعات المتقدمة

-دعم البنك الدولي لمشاريع الحكومة الإلكترونية في الدول النامية.

3-1-2 أسباب تكنولوجية: وأهمها:

-ظهور شبكة الانترنت.

-أصبحت أسعار عتاد المعلوماتية جد معقولة

-تطوير مستويات عالية من تشفير البيانات، بحيث أصبحت الثقة بالشبكة وأمنها ممكنا

-ابتكار تقنية الإمضاء الإلكتروني.

3-1-3 أسباب اقتصادية: أهمها:

-ظهور التجارة الإلكترونية.

-استغلال الحكومات لما توفره التكنولوجيات الحالية في خفض مستويات التكاليف.

-التوجه نحو مشاريع الخصخصة، وما يتطلبه من تواصل مع مختلف القطاعات⁽¹³⁾

2-3- أهداف ومزايا الحكومة الإلكترونية

تهدف الحكومة الإلكترونية عموماً إلى تحقيق الأهداف التالية⁽¹⁴⁾

- تقديم الخدمات للمواطنين المحليين وحصولهم على الخدمة السريعة وغير المكلفة.
 - تمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية ومشاركتهم في جميع القضايا.
 - العمل على زيادة كفاءة الوحدات المحلية، مما يترتب عليها توفير الوقت وخفض الزمن اللازم لإنجاز المعاملات.
 - تحقيق الاتصال الفعال، والتقليل من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.
 - تحسين مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين وللمؤسسات بالتغلب على الأخطاء التي يقع فيها الموظف في النظام التقليدي اليدوي، والتسهيل عليهم وتبسيط إجراءات الحصول على الخدمات من المؤسسات الحكومية وتقليل الوقت المستهلك من قبل المواطنين والمؤسسات.
 - خلق بيئة عمل أفضل – أي استخدام تقنيات المعلومات والاتصال في المؤسسات، وتأسيس بنية تحتية للحكومة الإلكترونية تساعد على العمل بكل يسر وسهولة من خلال تحقيق الانسيابية والتفاعل المتبادل وتحسين واجهة التواصل بين الحكومة والجهات العمل الأخرى، وكذا تخفيض التكاليف وربما يحتاج الاستثمار الأولي تكلفة عالية لإيجاد بيئة إلكترونية، إلا أن العائد من الاستثمار سرعان ما يحقق وفر كبير يتمثل في توفير الوقت والجهد للمواطنين.
 - إعادة هندسة إدارة موارد البشرية، وبناء القدرة على إدارة التغيير وإيجاد ثقافة مؤسسية جديدة.
 - ترشيد العمليات الحكومية، وتقليص الازدواجية في الإجراءات.
 - الحصول على معلومات أوسع من الأنظمة التشغيلية لمبادرات التحسين.
- أما فيما يتعلق بالمزايا، فتعد تطبيقات الحكومة الإلكترونية مثلها مثل أي أسلوب أو ظاهرة مثيرة لها جوانبها الإيجابية، كما أن لها جوانبها السلبية التي لا تؤثر على التوجه نحو تفعيل تطبيقات الحكومة الإلكترونية وإحلالها بدلا من تطبيقات الحكومة التقليدية، مع الأخذ في الاعتبار تفعيل الإيجابيات والتغلب على السلبيات وتقدير حجم التحديات، وعليه فللحكومة الإلكترونية مزايا عديدة تصلح كمعايير لقياس كفاءة العمل الإداري العام وجودته ومنها:
- *تسريع الانجاز: إن الوقت الذي توفره أدوات الإدارة الإلكترونية على مستخدمي الخدمات العامة لأبرز دليل على الفائدة العامة لهذا النمط المعاصر والمستحدث للدخول في بوتقة وسرعة أداء الخدمات لا الانتظار.
- *زيادة الإتقان: تمتاز الخدمات المقدمة إلكترونياً بالدقة والإتقان، نتيجة سهولة عمليات الرقابة المباشرة عليها.
- *تبسيط الإجراءات: حيث تعتبر الإدارة الإلكترونية هي الأداة البديلة والفعالة للقضاء وامتصاص البيروقراطية والتعقيدات الإدارية والروتين القاتل المستشري التي يعاني منها المواطن داخل الأجهزة الإدارية للدولة.
- *تخفيض التكاليف وتحقيق الكفاءة في الأداء: إن استخدام الأساليب التكنولوجية يؤدي إلى تقليل عدد القائمين على حفظ ونسخ ونقل وتوزيع الأعمال الورقية الخاصة بالمعاملات، مما يقلل الجهد والموارد الخاصة، وبذلك تتحقق الكفاءة في الأداء الحكومي، والتحول من الأسلوب الورقي إلى الأسلوب الإلكتروني في أداء أعماله، مما يحقق الفاعلية من خلال تحقيق الأهداف السياسية المحددة والاجتماعية والاقتصادية للحكومة وبذلك يتحقق رضا المواطنين.
- *تحقيق الشفافية الحكومية: وذلك من خلال إتاحة المعلومات عن كافة الأنشطة الحكومية وإتاحة القوانين واللوائح الحكومية على شبكة الانترنت، الأمر الذي يبعد الرشوة والتلاعب وسوء المعاملة ويبطل سلطة المكاتب لصالح سلطة الدولة، ويقضي على جميع أنماط الفساد المستحدثة.

***القضاء على التزاحم بالمصالح الحكومية** :حيث يستطيع المواطن أن يحصل على خدماته دون التردد على المصالح الحكومية، والتزاحم أمامها أو داخلها، أو مجابهة البحث عن موقف للسيارات، أو مقعد للانتظار وذلك عن طريق الشبكة الإلكترونية.

***تقديم نماذج جديدة من الخدمات الإلكترونية مثل التعلم الإلكتروني** :والذي يعني التعلم باستخدام الحاسبات الآلية وبرمجياتها المختلفة، سواء على شبكات مغلقة، أو شبكات مشتركة، وشبكة الانترنت، وهو تعلم مرن مفتوح ***الطابع الدولي أو العالمي للخدمات الإلكترونية** :حيث يتم تقديم الخدمات من خلال الوسائط الإلكترونية –الانترنت، والتي لا تعرف الحدود المكانية أو الجغرافية.

***إيجاد تفاعل جماعي متوازن بين الحكومة كمقدم للخدمة وعدة أطراف أخرى** :كالمواطن وقطاع الأعمال، والأجهزة الحكومية مع بعضها البعض.

***زيادة فعالية وكفاءة الحوكمة** :تعمل الحوكمة الإلكترونية على تصعيد مستوى الاتصال والارتباط بين مؤسسات الحكومة، فضلا عن تحسين مستوى الاتصال بين الأفراد والمرؤوسين في هذه المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين العمليات ونظم العمل فيها ويتيح ذلك تحسين مستوى سرعة وجودة صنع القرارات، وتحليل المشكلات المعقدة، وابتكار حلول عقلانية بصدها.

***وحدة الخدمات وتعدد المستفيدين** :ويتم ذلك من خلال الخدمات مجمعة في مكان واحد، ومبدأ جماعة المستفيدين، إذ تتمركز خدمات الادارة الإلكترونية نحو المواطن الذي يحب أن توفر له كافة الخدمات بأنواعها، و التحرر من القيود الهيكلية، بحيث تكون هذه الخدمات مخططة بصورة أقرب لمقابلة احتياجات المواطنين

***تيسير معاملات المرأة** :نظرا لخصوصية المجتمع الإسلامي والعربي، تطمح المرأة من تطبيق الحوكمة الإلكترونية، حيث تتطلب الشريعة الإسلامية صيانة المرأة في الصوت والهيئة، بأن تتعامل إلكترونيا وهي في كامل حريتها الشخصية، وصيانة لكرامتها دون أن تختلط بالرجال.

***تقديم الخدمات الصحية عن طريق الشبكة** :حيث توفر خدمات حية للمواطنين، مثل المعلومات بخصوص الحياة الصحية والوقاية من الأمراض والسجلات الصحية الإلكترونية والاستشارات عن بعد.

3-3-المهارات اللازمة لتفعيل الحوكمة الإلكترونية⁽¹⁵⁾

توجد خمسة مهارات ملحة وجب توافرها في العمال وهي ضرورية من أجل تفعيل الحوكمة الإلكترونية من أجل تقديم الخدمات الضرورية بكفاءة وفعالية، وهذه المهارات متداخلة تستدعي العمل بروح الفريق وهي كالتالي:

3-3-1-المهارات التحليلية: تتمثل هذه المهارات في التفسير والتحليل وهي مهارات أساسية ينبغي توافرها في كل مرحلة من مراحل تطوير مشروع الحوكمة الإلكترونية التي سوف تستعرض لاحقا.

وتبدأ هذه المهارات بتحديد المشكلات ووصف أعراضها والكشف عن السياسات والعمليات والممارسات المسببة لهذه الأعراض، وتحليل حاجات ومتطلبات المستخدمين، وسبل تدفق المعلومات والأعمال، ويتطلب ذلك إجراء بحوث ودراسات استطلاعية أو تشخيصية ومتعمقة أيضا.

2-3-3 مهارات إدارة المعلومات والمعرفة : تبين هذه المجموعة من المهارات مدى أسس التعامل مع المعارف والمعلومات

كمورد أساسي ذي قيمة عالية ومضافة، وتحتاج هذه المجموعة من المهارات إلى التأكد من سلامة محتوى وجوده البيانات والمعلومات ومستويات توافقها مع غيرها من البيانات والمعلومات، ويرتبط بذلك تصنيف وفرز وفهرسة البيانات وانتقاء المحتاج إليه منها، والتمكن من تصميم النظم وقواعد أو مستودعات البيانات وملفات البيانات المستخدمة لتقديم عرض المعلومات بشكل منظم ويرتبط بذلك تصميم واجهات التفاعل ونظم الأمن التي تضمن سلامة وسرية المعلومات المتاحة والقيام بأنشطة البحث عن المعلومات، والتصنيف، والفهرسة، والحفاظ على سلامة البيانات والمعلومات، وتصميم وبناء القواعد ومستودعات البيانات وتحديد البيانات المتضمنة، وإقرار عمليات جمع البيانات ومعايير ومقاييس الجودة والسيطرة عليها، وتطوير وتنفيذ آليات المشاركة في المعلومات.

3-3-3-المهارات الفنية :ويمكن القيام بهذه المهارات من خلال تصميم وتنفيذ نظم المعلومات متوافقة مع البنية الأساسية القائمة، وتطوير واجهات التفاعل مع المستخدمين النهائيين بحيث تكون سهلة الاستخدام ومقبولة منهم، وتحويل البيانات من نظام أو شكل ما إلى شكل آخر في إطار نظام المعلومات المتكامل، وإتاحة بياناته وتقاريره للاستخدام بأساليب عديدة، وتصميم وإدارة نظم وشبكات المعلومات المختلفة، وتكوين قواعد ومستودعات بيانات قادرة على توحيد المعلومات واستقطابها من مصادر مختلفة لأغراض الاسترجاع وتوسيع نطاق الاستخدام.

3-3-4مهارات الاتصال والتقديم :توظف هذه المجموعة من المهارات في أغراض تسويق مشروع الحكومة الإلكترونية، واستقطاب الدعم اللازم من كل الأطراف المعنية به.

3-3-5مهارات إدارة مشروع الحكومة الإلكترونية :وتهدف هذه المجموعة من المهارات إلى التعرف على تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة على بنية العمل، ومدى التعرف على الخدمات المقدمة للمواطنين، وتخطيط الجيد لمشروع الحكومة الإلكترونية وطرق بناء هيكل المشروع، وطرق مراقبة جودة المشروع.

4-مبادئ وخصائص الحكومة الإلكترونية⁽¹⁶⁾

لقد وضع مجلس التمييز الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية سبعة مبادئ إرشادية حول ماهية الحكومة

الإلكترونية، وتتلخص فيما يلي:

*سهولة الاستعمال :يتجلى ذلك من خلال ربط الجمهور بحكوماتهم الوطنية أو الإقليمية أو العالمية حسب احتياجاتهم ورغباتهم.

*الإتاحة للجميع :يجب أن تكون متاحة للجميع في المنزل، العمل والمدارس، المكتبات حتى يتسنى للجميع التواصل من أي موقع يناسب المستخدم.

*الخصوصية والأمان :لا بد من التمتع بمعايير الخصوصية والسرية المناسبة والأمن والمصادقية الأمر الذي يؤدي إلى النمو والتطوير في مجال خدمات الجمهور.

*التحديث والتركيز على النتائج :من خلال الاتصاف بالسرعة لمواكبة التغيرات والتطورات الحديثة والمتطورة في التقنية.

*التعاون والمشاركة :وذلك من خلال مشاركة كافة المنظمات الفاعلة في المجتمع من منظمات حكومية وغير حكومية، أو الخاصة من أجل وضع الحلول المجتمعة والمتطورة كل حسب خبرته وتجربته.

قلة التكاليف: من خلال الاستراتيجيات الاستثمارية التي تؤدي إلى تحقيق الكفاءة والأداء المستمر مما يؤدي بدوره إلى تقليل التكاليف.

*التغيير المستمر: يعتبر أسلوب العمل الحكومي ليس لتمويل الممارسات التطبيقية الحالية فقط، وذلك للعمل على استخدام التقنية وتطبيقها وتحقيقها على المستوى الفردي السطحي.

إن الإدارة الإلكترونية تعني مختلف التدفقات الإدارية للبيانات، إذ يصبح شكلها إلكترونياً ومتداولاً بين الأجهزة والمستويات الإدارية المختلفة، وإذ يميز الإدارة الإلكترونية عن غيرها من الإدارات التقليدية سمات عديدة منها السرعة والفعالية في تقديم الخدمات بشكل يقضي على العراقيل البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، كما أنها إدارة بدون ورق حيث يستبدل التعامل الورقي بالبريد الإلكتروني، والأرشيف الإلكتروني والرسائل الصوتية ونظم المتابعة الآلية. إذ أن تقليل استخدام الورق يقضي على مشكلة عمليات الحفظ والتوثيق وفتح المجال نحو استخدام أماكن حفظ الأرشيف إلى مجالات أخرى، وتسهيل الاتصالات داخل المؤسسة، وخارجها ودقة ووضوح الوظائف الإدارية لدى المنظمات.⁽¹⁷⁾ وبذلك فالإدارة الإلكترونية تحقق مزيداً من الترابط في انجاز المعاملات، والقيام بالوظائف الإدارية بشكل يخلق مزيداً من التشاركية، بين مختلف القطاعات الحكومية، والعمل على زيادة المصداقية في تقديم الخدمة المدنية، واكتمال عنصر الشفافية، إذا ما تم تعزيز علاقة الدولة بالمواطن من خلال الخدمات العامة الإلكترونية، إضافة إلى ذلك تمثل الإدارة الإلكترونية مدخلاً تكاملياً لاستثمار الجهد والوقت، والكيونة الاقتصادية وتعزيز الخدمة، وتحقيق الرضا للجميع، فضلاً على أنها عمل مستمر.⁽¹⁸⁾

حيث تتميز الإدارة الحكومية بتقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة، وتقليل معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير قاعدة البيانات، وربطها بمراكز اتخاذ القرار، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم وبناء ثقافة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين.

5-معايير تحقيق التنمية المستدامة في ظل تطبيق الحوكمة:

تعد الحوكمة والتنمية المستدامة من الموضوعات الحديثة التي لا تزال وستظل تشهد اهتمام أغلب المفكرين الاقتصاديين والسياسة وأصحاب القرار، لأنها الحوكمة تعتبر الضامن الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مبادئها أو عناصرها، التي تعزز وتصور رفاه الإنسان، وتقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمنذ فترة بدأت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها هو التنمية بالمشاركة إذ أكدت الدعوة في الآونة الأخيرة على ضرورة انتظام الأفراد والجماعات من جميع الشرائح والمستويات في مؤسسات من شأنها الاطلاع بأمور ترتقي إلى احتياجاتهم ودعم مستواهم المعيشي وتنمية قدرات ومهاراتهم الفردية لتحقيق التنمية المستدامة بشكل يقلل العبء على الدولة، حيث يصبح للمجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي ولدور القطاع الخاص.

5-1 متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية:

5-1-1 تحقيق تفاعل بين الإدارة العمومية والمواطن والأطراف ذات المصلحة: الهدف من هذا التفاعل هو اشراك المواطنين في بحث ومناقشة القضايا ذات الأهمية واستطلاع آرائهم حول بدائل التعامل مع المشكلات العامة. ويتحقق هذا من خلال:

• الاعتماد على العلاقات العامة: فهي فن معاملة المواطن وكسب رضاه وثقته وتأييده. وفي ظل الحكومة الإلكترونية تتجسد هذه الفكرة إلكترونياً بإعطاء أهمية للرأي العام وأخذ الإجراءات التصحيحية في حالة وجود اختلال واهتزاز في الثقة والمصادقية بفعل عوامل سوء التفاهم والمعلومات الخاطئة الصادرة من عمال الإدارة.

*توسيع المشاركة الإلكترونية من خلال تشجيع مشاركة المواطن في المسائل المطروحة، مع اشعارهم بأهمية القضايا المطروحة وإبلاغهم بالإجراءات التي تم اتخاذها، وكذلك تجزئة المسائل المعقدة إلى مكونات سهلة الفهم على المواطنين؛ والأهم التأكد من تلك المعلومات والنماذج المنشورة في المواقع الإلكترونية وتحقيق الاتصال في اتجاهين، بنشر عناوين البريد الإلكتروني للأجهزة الحكومية والمسؤولين الحكوميين.

* تعزيز الديمقراطية الإلكترونية من خلال عملية المحاسبة والمساءلة، ويتحقق هذا بتوفير المعلومات الكافية عن أداء الإدارة العمومية ككل عبر الانترنت والوسائل التكنولوجية المختلفة. ويظهر هذا بنشر منتديات النقاش الإلكتروني الهادفة إلى توسيع دائرة المواطنين في إبداء رأيهم حول السياسات وتحقيق الرقابة التبعية على الممارسات التي تمس الصالح العام، إلى جانب نشر وتوثيق محاضر الجلسات عبر الانترنت. فموضوع الديمقراطية والمشاركة الإلكترونية من المواضيع الشائعة لمعالجة قضايا الحكومة الإلكترونية، فإن أي تطبيق خاطئ أو ناقص قد يعرض ثقة المواطنين إلى الخطر.

*فتح مكتب أو مركز للمكالمات: تسمح هذه المراكز بزيادة التقرب من المواطن بمعالجة طلب المواطن باستخدام البيانات المتوفرة، أو المساعدة للإجابة عن كل استفساراته وتزويده بالمعلومات التي يحتاجها. وهي كذلك فرصة للمشاركة والمساءلة، مما يحسن من نوعية الخدمة وزيادة ثقة المواطن بالإدارة.

*الثقة الإلكترونية: حتى يتحقق النجاح لمشاريع الحكومة الإلكترونية يجب أن تحظى بالثقة داخل وبين قطاعات الحكومة ومع المواطن. فعند القيام بالتخطيط للفكرة، الكثير من القائمين على المشروع يغفلون عن العديد من الحواجز والحدود والعقبات الإدارية التي يجب اجتيازها، ولذلك يجب بناء ثقة وإدراك في البداية. ولعل أكبر المخاوف التي تعترى غالبية الأطراف هي في أن التغيير سيؤثر عليهم سلباً. وقضية الثقة الإلكترونية تشمل جانبين: الخصوصية أي حماية المعلومات الشخصية، والأمان أي حماية مواقع الحكومة من الهجمات وسوء الاستخدام.

2-1-5 الاهتمام بالجانب البشري: يجب التركيز على العنصر البشري باعتباره المحرك الرئيسي لأي جهاز. ويتم الاهتمام به من خلال:

*تطوير وتدريب هذا العنصر: ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تنظيم دورات تكوينية والتعليم المستمر وفقاً للأساليب الحديثة التي تتماشى مع عصرنة الإدارة العمومية؛ والهدف هو زيادة تقبل العاملين للحكومة الإلكترونية.

*تفعيل نظام الأجور: يساعد هذا في تحفيز العاملين وزيادة كفاءتهم وتنمية روح المبادرة والإبداع.

* مواجهة مقاومة التغيير: تستدعي فكرة تبني هذا المفهوم التغيير في عدة مستويات (التنظيم، السلوكات، الثقافة... الخ)، مما يولد مقاومة من العاملين خوفاً من المجهول. فيجب التعامل مع هذه الوضعية بإظهار الجوانب الايجابية للتغيير وإشراك العاملين في هذا المشروع.

423-409 ص / (نوفمبر 2021) الأسس المعرفية والنظرية للحوكمة الإلكترونية في مجال التنمية المستدامة

* تجسيد الأخلاقيات الإلكترونية لترشيد سلوك الموظف في مهامه والحد من المحسوبية وتحول قيم الشفافية إلى قاعدة أساسية في النسق الاجتماعي، وكذلك شرح أعمال وأنشطة الإدارة وكذا التوفير السريع للمعلومة وسهولة الحصول عليها. وتبرز هنا الحدود الفاصلة بين مبدأ السر المهني في مدونة أخلاقيات المهنة وحق المواطن في الحصول على المعلومة. إلى جانب وضع مقاييس الأخلاق بتقنين هذه المقاييس في إطار قانوني؛ بحيث القوانين واللوائح التنظيمية ينبغي أن تعلن عن القيم الأساسية للمرفق العام والإدارة العمومية وأنها إطار يسمح بتعريف التوجيهات وإصدار التحقيقات واتخاذ العقوبات التأديبية والمتابعات. وهدف هذه المقاييس هو الرفع من مستوى السلوك التي تركز على تحديد وظائف التوجيه والتسيير والرقابة المقيمة لنظام السلوك والأخلاق المعمول بهما.

* تحقيق العمل الجماعي الإلكتروني: هو عبارة عن مجموعة من الأفراد يتحاورون إلكترونياً؛ أي تبادل المعلومات والبيانات بواسطة الحاسوب وباستخدام الشبكات وضرورة توحيد الوثائق المتعامل بها للتمكن من ادراج التعليقات. وتمثل وظائف العمل الجماعي الإلكتروني في الاهتمام بالرسائل الإلكترونية) كتابتها، إرسالها، استقبالها، ترتيب الرسائل المستقبلية وحفظها وإعداد بيان الاستلام وضمان السرية. (وكذلك تنظيم الاجتماعات عن بعد، تكون على شكل محاضرة عبر الانترنت من أجل ارسال الأفكار وتوزيع المعلومات الرسمية في لحظة معينة. ويؤدي هذا النمط من العمل إلى اتخاذ قرار جماعي والتفاوض مع الأطراف المستفيدة من الخدمة.⁽¹⁹⁾

2-5 تطبيق الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة:

إن مبادئ الحوكمة وكذا مبادئ التنمية المستدامة تتكامل في بينهما إذ إن كلاهما يسعى إلى تحسين الأداء والرفع من مستوى المردودية، وكذا ترشيد استعمال الموارد المالية والبشرية والطبيعية بما يخدم مصالح مختلف الأطراف، ولهذا فان تطبيق الحوكمة هي آلية فعالة لتفعيل مبادئ الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة.

2-5-1 أهمية مراقبة التسيير في المؤسسة ودورها في تفعيل الحوكمة:

تعتبر مراقبة التسيير إحدى النظم التي تستند إليها حوكمة المؤسسات للتقليل من مشاكل مختلف هذه المستويات في الإدارة، وتشمل هذه النظم التحديد الرسمي للأهداف وقياس الأداء، التغذية العكسية، فهي من الوسائل التي تمكن إدارة المؤسسة من تقييم الاستراتيجيات التي تتبعها والتأكد ما إذا كانت تؤدي إلى تحسين العائد على رأس المال المستثمر في الأجل الطويل أم لا، والتأكد بالذات ما إذا كانت الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسة تؤدي مستويات عالية كن الجودة والابتكار، والاستجابة لرغبات المستهلكين واحتياجاتهم، كما تهدف مراقبة التسيير إلى تنمية الأهداف والمعايير ليقارن بها أداء المؤسسة وتنمية نظام لقياس الأداء المستمر مقارنة بالأداء الفعلي بالمعايير والأهداف، ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا تطلب الوضع ذلك، وبلغة الحوكمة فان الهدف هو التأكد من أن المستويات الإدارية الدنيا تعمل بطريقة تتفق مع أهداف الإدارة العليا، بمعنى العمل على تعظيم ثروة أصحاب الأسهم في ظل الظروف القانونية والأخلاقية الموجودة.

إذن فإن تطبيق مراقبة التسيير في المؤسسات وفق المعايير المعمول بها ومتابعة مدى تطبيقها على مستواها، فإنه سيعمل لا محالة على تفعيل الحكومة في المؤسسات ويساهم ترشيد استخدام الموارد وحسن استغلالها

2-2-5 دور حوكمة الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة:

مما لا شك أن توافر عناصر ومؤشرات الحكومة الالكترونية الجيدة وتطبيقها على المؤسسات سينعكس بالدرجة الأولى على مؤشرات التنمية والتي غايتها في المقدمة تنمية العنصر البشري باعتباره محور التنمية والتطور والتقدم في كل المجالات، حيث إن الحكومة مرتبطة ارتباطا وثيقا بعملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة

2-2-5 العلاقة الارتباطية بين التنمية المستدامة والحكومة الالكترونية:

إن الملاحظ في أهداف التنمية المستدامة يجد الارتباط الواضح والأكيد بينها وبين مؤشرات الحكومة بحيث لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال تطبيق مبادئ ومؤشرات الحكومة الالكترونية

ففي مجال التنمية الاقتصادية : تساهم مؤشرات مبادئ الحكومة في المشاركة والمساءلة والشفافية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون الخ في المساعدة على تحقيق جملة من أساسيات التنمية الاقتصادية المستدامة، لأنها ستترك أثرا ايجابيا في العديد من شؤون الحياة، ومن بين الانعكاسات الايجابية التي تكون على قطاع الاستثمار حيث ستساهم في تنمية الاستثمار وتشجيع الطلب الاستثماري وذلك لاطمئنان أصحاب رؤوس الأموال على أموالهم، وبما أن الطلب الاستثماري طلب مشتق فإنه يعني أن الطلب الاستهلاكي سيشهد نموا وتطورا مما ينعكس على نمو وزيادة العرض أو الإنتاج وبالتالي زيادة وتيرة فاعلية الاقتصاد و تحريك عجلة النمو التي ستساهم في زيادة الدخل الناجمة عن تحسن مستوى التوظيف و العمالة ، مما سيؤدي إلى جذب الاستثمارات الخارجية ورؤوس الأموال إلى خارج البلاد وهذا يعني زيادة المدخرات من العملة الصعبة وحماية العملة المحلية وزيادة فرص العمل.

إن تعزيز مبادئ الحكومة الالكترونية سوف يساهم في وتحسين قدراتها التنافسية، كما أنه يساهم في تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة والمحاسبة مما يدعم ثقة المستثمرين في أسواق المال، ولعل أهم ما تحققه هو محاربة الفساد المالي والإداري مما يساهم في تحقيق العدالة والشفافية وذلك لأنها توفر آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها التصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وهدر المال العام ومحاربة الفساد

أما في مجال التنمية السياسية والاجتماعية إن مبادئ الحكومة ستساهم وبشكل كبير في تعزيز وبناء التنمية الاجتماعية المستدامة وذلك من خلال مساهمتها في القضاء على الفقر والبطالة، كما ستؤدي إلى تعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان مما يشعر الفرد بقيمته وكرامته التي هي أساس بناء العنصر البشري، كذلك تعزيز النظم القانونية الوطنية في تنفيذ القوانين للحد من انتشار الجريمة والاعتداء على سلامة المواطنين والاتجار غير المشروع ووضع تدابير فاعلة للتصدي للجرائم المختلفة، كم أن سيادة القانون ستساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وكذا الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات ومساعدة الفئات المهمشة و المشاركة في شؤون الحياة العامة، كما سيشعر الفرد بأنه شريك في صياغة القرار ويعتمد على نفسه من اجل تحقيق الذات من جهة، و انه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى، كما أن مبدأ المشاركة يساعد

الأفراد على تحديدها و صياغتها و العمل معا من اجل تحقيقها والوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم، كما أن حرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ستضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي، مما سيؤدي إلى المحافظة على حقوق الإنسان، كما تعمل كذلك على تعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة واستثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن.⁽²⁰⁾

خاتمة:

وعليه فإن هذا الطرح النظري أوضح سبب ظهور مفهوم "الحوكمة" الذي يعود إلى انهيار بعض الشركات الكبيرة وكذلك الفضائح المالية وحالات الفساد، فخلال الأعوام العديدة الماضية قامت المنظمات الدولية والأجهزة الرقابية بوضع مجموعة من المعايير والقواعد بهدف المساهمة في تحسين مستوى الأداء وتوفير الرقابة الفاعلة، وتعتبر من آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري والمالي والتطوير المؤسسي من خلال تعزيز مبادئ العدالة والشفافية والإفصاح عن مبادئ وأهداف وجوب وجود "الحوكمة الإلكترونية" في جميع المؤسسات والشركات من أجل حماية أصولها وممتلكاتها، وإدارة استثماراتها بكفاءة، بالإضافة إلى تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، كما توفر الاطمئنان لدى الملاك والمستثمرين وحملة الأسهم، نحو تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع ضمان الحفاظ على حقوقهم، من خلال مساعدة إدارة الشركات في تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات المناسبة و الوصول بذلك الى أهداف التنمية المستدامة.

-توصيات البحث:

- 1-الاهتمام حول وضع قواعد تنظم وتسير عملية الحوكمة الإلكترونية من خلال التعمق في المسببات والعوائق.
- 2-تشجيع استيعاب المعرفة الإلكترونية لدى المتعاملين بها، مع تنظيم دورات تكوينية دورية.
- 3-ترشيد السياسة العامة، وتحديث القوانين والتشريعات لمواكبة التطور للتكنولوجيات الحديثة من أجل استغلالها.
- 4-مواصلة الجهود المبذولة لزيادة وعي أفراد المجتمع بالخدمات الجديدة التي يتم إتاحتها لهم.
- 5-سبل المحافظة على أمن المعلومات على مستوى الأفراد والمؤسسات وتوجيههم نحو أفضل السبل لتحقيق ذلك على نحو دائم.

-الهوامش :

- 1-دراوشة هاني زياد أحمد، (2009)، مبادئ الحوكمة في إطار مدونة الحوكمة لعام 2009 ومدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بها، (رسالة ماجستير). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- 2-الجبالي سمير، المحاميد اسعود، (2018)، أثر حوكمة الجامعات في الاحتفاظ بالعاملين: اختبار الدور الوسيط لرضا العاملين، دراسة ميدانية في الجامعة الخاصة الأردنية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 02، ص 38.
- 3-احمد محمد عصام وجاسم حسان ثابت وحسن علاء احمد (2012)، جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الإلكترونية، دراسة حالة في ديوان محافظة نينوي، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع93

- الأسس المعرفية والنظرية للحكومة الإلكترونية في مجال التنمية المستدامة (نوفمبر 2021) / ص 409-423
- 4- زيدان محمد، دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي بالإشارة إلى حالة الجزائر ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بعنوان: الوقف الإسلامي "اقتصاد، وإدارة، وبناء حضارة" ، الجامعة الإسلامية المملكة العربية السعودية، 2009. ص
- 5- سمير قويدر، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئة ، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة، 2005-2006، ص 41.
- 6- شريف كمال الدسوقي، حسين صبري شنواني، نحو مدخل متكامل لمفهوم التنمية المستدامة لأوضاع البناء، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الأول حول "العمارة والعمران في إطار التنمية"، مصر، 26-28 فيفري، 2004.
- 7-Frances Harris ،**Global Environmental Issues** ،johon wiley and sons ltd England, 2004, P.268
- 8-Frances Harris ،OP. CIT ،P.268
- 9- سليمة بن حسين، الحكومة...دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع10، جانفي 2015، ص 182
- 10- سليمة بن حسين، المرجع نفسه، ص 183.
- 11- الكبيسي عامر خضير، السياسات العامة دخل لأداء وتطوير الحكومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة - مصر، 2008.
- 12- ضيف أحمد، بن موسى محمد، الحكومة الإلكترونية: السياق التاريخي، تقويم المسعى وتحدي التفعيل، مجلة الاستراتيجية والتنمية، م30، ع30، ص 141.
- 13- أحمد بن عشاوي، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مقال منشور بمجلة الباحث، ع07، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص 289.
- 14- ديبالا جميل محمد الرزي، الحكومة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، مقال منشور بمجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، م20، ع 01 يناير 2012
- 15- سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع 07، جامعة المستنصرية، بغداد - العراق، 2009، ص 314-315.
- 16- علي محمد عبد العزيز بن درويش، تطبيقات الحكومة الإلكترونية، دراسة ميدانية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي، ص 11-12.
- 17-Jacques ،Sauret ،**efficacité de L'Administration et Service à L'Administraté: Les Enjeux de L'Administration Electronique** ،Revue Française d'aministration publique, écolenationale d'dministrative, N° 110, 2004, p 288
- 18- محمد الطعامة، طارق شريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقها في الوطن العربي ، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص 11-12.
- 19- عدمان مريزق، لونيس حسينة، الحكومة الإلكترونية، مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،
- 20- آدم بن مسعود، 2016/2015. "ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة على لونيبي البليدة-2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ص 117-118.